الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٣**

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إماندزه (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(ب) متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقريرا الأمين العام (A/69/62 و A/69/122)

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أُحرز تقدم كبير منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. ويتمثل الدافع العام للبرنامج في تحقيق الرفاه للأفراد، ويستند إلى مبادئ حماية حقوق الإنسان والاستثمار في مجالي الصحة والتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما تزال أهداف البرنامج وغاياته المتوخاة صائبة. ويتعين علينا الاستجابة للتحديات الجديدة ذات الصلة بالسكان والتنمية، نظرا إلى البيئة الإنمائية المتغيرة.

تتشاطر ماليزيا الرأي القائل بأن الحالة الراهنة للسكان في العالم تشهد تنوعا وتغيرا لم يسبق لهما مثيل. ويتضح ذلك من خلال الأنماط الجديدة للخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة والتوسع الحضري والشيخوخة. ويؤدي استمرار هذه الاتجاهات السكانية والعواقب المترتبة عنها إلى إتاحة الفرص وطرح التحديات على حد سواء أمام وضع وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ اعتماد برنامج العمل، تمكنت حكومة ماليزيا من وضع خطة عملها الوطنية وتنفيذها من خلال وزارة شؤون المرأة وتنمية الأسرة والمجتمع. ويسرّنا أن نبلغكم بأن ماليزيا قد حققت معظم أهداف ذلك البرنامج وغاياته. وعلاوة على ذلك، يجري في الوقت الحالي تنفيذ سياسات وبرامج جديدة في الوقت الحالي، بغرض الاستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، وللتحديات الناشئة التي تواجهها ماليزيا في سعيها لأن تكون من البلدان المتقدمة النمو والمرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ .

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

وقد أسهمت عوامل التمكين الرئيسية جميعا – من قبيل الاستقرار السياسي والبيئة الاجتماعية المتجانسة، والوحدة والقوة في ظل التنوع، ووجود القوة العاملة المتعلمة والمدربة، وتوافر الموارد الطبيعية، إلى جانب الشراكات الفعالة مع أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية – في النجاح الذي حققناه في تنفيذ البرنامج وغيره من الأهداف الإنمائية الأخرى. وأسفر ذلك أيضا عن الحد من الفقر بدرجة كبيرة، وفي تحقيق المزيد من التوازن في المشاركة الاقتصادية، وتوسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم في جميع أنحاء البلد.

واتسمت برامج القضاء على الفقر بدرجة عالية من الفعالية في الحد من انتشار الفقر من نسبة ٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وانخفض معدل الفقر المدقع خلال الفترة نفسها من نسبة ٢ في المائة إلى ٠,٢ في المائة. ويعزى ذلك الانخفاض إلى مبادرات القضاء الشامل على الفقر التي تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي، فضلا عن توفير فرص كسب الدخل توخيا لضمان الاستدامة.

وتولي حكومة ماليزيا اهتماما خاصا لتعليم المرأة. ويتضح ذلك في معدلات التحاق المرأة بالمستويات المتقدمة في الجامعات الحكومية، وهي ما تزال تمثّل نسبة ٦٢ في المائة من الطلاب على مدى الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالسنة الدراسية الحالية ٢٠١٣-٢٠١٤، فإن الإناث يمثّلن نسبة ٦٨,٠٢ في المائة من مجموع الطلاب الجدد المسجلين في الجامعات والبالغ عددهم ٤١٥٧٣ طالبا. وفيما يتصل بمعدل مشاركة المرأة في القوة العاملة، فقد حددت الحكومة هدفا يرمي إلى زيادة مشاركة المرأة إلى نسبة ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

ونتيجة للبرامج التي قمنا بتنفيذها، فإن ماليزيا في سبيلها إلى تحقيق هذا الهدف، حيث أن نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة قد ازدادت من ٤٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

وقبل أكثر من خمس سنوات، أعلنت الحكومة عزمها على زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار في القطاع العام بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة. ويسرنا الآن أن نلاحظ بعد تنفيذ هذه السياسة الاستباقية أن النسبة المئوية لمناصب صنع القرار في القطاع العام التي تشغلها النساء قد زادت من ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وتحدد الهدف نفسه بالنسبة لقطاع الشركات في عام ٢٠١١. ومع أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، إلا أن هناك إشارات مشجّعة على التغيير. بداية، ازدادت نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات الاستثمارية الحكومية من ٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١٥,٣٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

فوي ماليزيا، انخفض عدد الحالات المبلغ عنها لفيروس نقص المناعة البشرية بشكل مطرد. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن طريقة عدوى الوباء في البداية كانت عن طريق مستخدمي المخدرات، كانت هناك زيادة في حالات فيروس نقص المناعة البشرية التي تُعزى إلى الاتصال مع الجنس الآخر. وهي ظاهرة منتشرة بين الفئات الأصغر سناً. ورداً على ذلك، وضعت الحكومة خطة استراتيجية وطنية شاملة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. تتضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية استراتيجية متعددة القطاعات تأخذ بعين الاعتبار ضعف الشباب وتوفّر الخط الأول من العلاج مجانا لجميع المرضى في المستشفيات والمستوصفات الحكومية والتوعية والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. وتشجع أيضاً اختبار فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاختبار الطوعي والحصول على المشورة.

وفيما يتعلق بسرطان الأعضاء التناسلية، كانت ماليزيا من أوائل البلدان في آسيا التي عملت ببرنامج تطعيم وطني ضد فيروس الورم الحليمي البشري للوقاية من سرطان عنق الرحم. وقد تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره ٣,٢ مليون دولار لتنفيذ برنامج

تطعيم الفتيات في المدارس منذ إنشائه في عام ٢٠١٠. استفادت من البرنامج حتى الآن ٩٧٠ ٦٧٢ فتاة من فتيات المدارس.

وعلى الرغم من تحقيق معظم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإننا نقيّم باستمرار الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، مثل الانخفاض في الخصوبة وشيخوخة السكان. انخفض معدل الخصوبة الإجمالي لماليزيا من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢ في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ٢,١ في عام ٢٠١٢. وسيكون لانخفاض معدل الخصوبة آثار عميقة على حجم وتكوين سكان البلد. ومن بين الآثار الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى تحول كبير في التركيبة العمرية مما قد يؤثر بشكل مباشر على القوة العاملة في المستقبل. غير أن ماليزيا تدرك أهمية وضرورة تشجيع وجود مجتمع يحوي كل الأعمار. وبما أن من المتوقع أن تصبح ماليزيا في عداد البلدان المصابة بالشيخوخة السكانية بحلول عام ٢٠٣٠، فقد صاغت الحكومة واعتمدت ونفذت سياسة وطنية وخطة عمل لكبار السن. تأخذ السياسة وخطة العمل كلاً من الجوانب الصحية والاجتماعية – الاقتصادية في الحسبان فيما يتعلق بكبار السن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على الالتزام الذي أعلنته وزيرة شؤون المرأة والأسرة وتنمية المجتمعات المحلية في ماليزيا في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما نتصدى للتحديات الجديدة المتعلقة بالسكان والتنمية، ستواصل ماليزيا التداول بشأن أهداف البرنامج وتنفيذها.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسر الفلبين أن تتمكن من المشاركة في هذه الجلسة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمشاركة في التقييم الجماعي لحالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتُمد قبل ٢٠ سنة. تجسّد مشاركة الفلبين اليوم التزامها المتجدد من أجل تحقيق ما وعد به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وتود الفلبين أن تشاطر النقاط التالية المتعلقة بحالة السكان والتنمية في بلدي.

فيما يتعلق بالكرامة وحقوق الإنسان، وبالنسبة للفلبين، لا يزال الحد من الفقر والقضاء عليه الإطار الرئيسي للسياسات والبرامج الأساسية لإدارة الرئيس بنينو أكينو في سعيها إلى تحقيق النمو الشامل. وإذ تسلّم بأن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تقارب بين الفقراء، فإن البلد يعمل بجد على استخدام ثمار المكاسب الاقتصادية من أجل إيجاد فرص العمل والسبل المستدامة لكسب الرزق وتوفير الخدمات الأساسية لحوالي ٤,٢ مليون من الأسر الفقيرة.

ولا تزال الفلبين في مصاف دول خط المواجهة في الدفاع عن تمكين المرأة وضمان المساواة بين الجنسين. وأشاد المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٣ بحالة المرأة الفلبينية الاقتصادية والسياسية بوصفها من بين أعلى ١٠ معدلات في العالم. تخصص سياستنا الوطنية بشأن نوع الجنس والتنمية ما لا يقل عن ٥ في المائة من مجموع ميزانيات جميع الوكالات الحكومية من أجل تنفيذ التدخلات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين والتنمية. ويؤيد البلد بالمثل المبادرات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد أكثر الفئات تهميشاً من النساء والفتيات، بما في ذلك تلك التي تعاني من أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز القائم على أساس السن أو الوضع الاقتصادي أو اللغة أو العرق أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية وغيرها من الفئات الاجتماعية.

ولا تزال الفلبين من أنصار كفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الأزواج والأفراد. لقد أكّدت المحكمة العليا على دستورية قانون الأبوة المسؤولة والصحة الإنجابية لعام ٢٠١٢. وفي إطار الرعاية الصحية الشاملة، تجري تعبئة القدرات المؤسسية فيما بين الحكومة

ومنظمات المجتمع المدني لتحسين وتعزيز إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات وخدمات تنظيم الأسرة بأعلى مستوى من الجودة. كما تدعم الفلبين جميع المبادرات الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق المراهقين والشباب في الحصول معلومات دقيقة، وتربية جنسية شاملة، وخدمات صحية من أجل رفاههم وصحتهم مدى الحياة.

وفيما يتعلق بحركة السكان والإدارة الحضرية، وضعت الفلبين موضع التنفيذ السياسات الملائمة لدعم حق الشعب في التنقل داخلياً. تتيح سياساتنا الفرص المتساوية والحصول على الحماية الاجتماعية، والخدمات الأساسية، والعمالة، واستخدام الموارد الطبيعية. ونحن نعمل أيضاً على تلبية الحاجة إلى الإسكان ودعم البُنى التحتية من أجل إنشاء قاعدة بيانات فعالة حول احتياجات المهاجرين والسكان المحليين.

وتشجع حكومتنا تعزيز وحماية حقوق ورفاه الفلبينيين في الخارج البالغ عددهم ١٠ ملايين، والذين ساهموا بمبلغ ٢٢,٨ بليون دولار في اقتصادنا في عام ٢٠١٣ عن طريق التحويلات المالية. وكثيراً ما يساء الفهم بأن تصدير الفلبينيين جزء من سياستنا. وذلك ليس من سياستنا. فسياستنا هي حماية كل فلبيني، أينما كان.

فيما يتعلق بإدارة السكان، وإيماناً من الفلبين بأن الشعب هو أهم مورد حيوي للدولة، فإنها تبذل جهودا عقلانية وواعية لإدماج العناصر السكانية في جميع المبادرات الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وصياغة استراتيجيات الإدارة.

على مدى العشرين عاما من تنفيذ التزامنا بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نعترف بأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها. ونولي اهتماما خاصا إلى التحدي المتمثل في تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في البلد.

نوصي بأن تُدرَج مسائل وتوصيات الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وتلك الواردة في هذا البيان، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نعرب عن تأييدنا الكامل لإطار رصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ باعتباره أساسا للإبلاغ الوطني والعالمي عن التقدم المحرز الذي يمكن أن يعزز استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من قبل الجمعية العامة وهيئاتها، بما في ذلك لجنة السكان والتنمية.

وأخيرا، نشيد بجهود الأمين العام وندعمها فيما يتعلق بالتقرير المفهرس (انظر A/69/122)، والاستنتاجات والتوصيات التي يجب أن تُرَحَل إلى مناقشات ما بعد عام ٢٠١٥.

السيد هولتز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم للتأكيد مجددا على دعم المملكة المتحدة الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما تلا ذلك من عمليات الاستعراض.

في عام ١٩٩٤، أسفر مؤتمر القاهرة عن التوصل إلى اتفاق كان معلما بارزا في الاعتراف بحق الأفراد في التحكم في حياتهم، ووضع الناس في صميم التنمية المستدامة. تفخر المملكة المتحدة بأنها كانت مؤيدا قويا لأهداف ومبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مدى العشرين عاما الماضية، إذ أنها أقرت على وجه الخصوص بالأهمية الأساسية للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بما في ذلك حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، باعتبار ذلك أسسا للتنمية المستدامة.

وتمكننا هذه الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعملية الاستعراض، من التفكير في الإنجازات الهامة التي تحققت منذ عام ١٩٩٤ في ذلك الصدد، تلك الإنجازات التي أتاحت تمكين ملايين النساء والرجال وجعلهم قادرين على اتخاذ قرارات شخصية هامة بشأن حياتهم، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، دون إكراه أو تمييز أو عنف.

غير أن العملية شددت أيضا على الشوط الذي ما زال يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نحقق على نحو كامل رؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فلا تزال الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم عاجزات عن اتخاذ قرار بشأن إنجاب الأطفال أم عدم إنجابهم وبشأن عدد الأطفال، ويحرمن من القدرة على خوض تجربة الحمل والولادة بطريقة مأمونة وصحية. وتُحرم الكثير منهن من التثقيف الجنسي الشامل واللازم لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أجسادهن وحياتهن. إن النيل من قدرة النساء والفتيات على اتخاذ تلك القرارات لا ينتقص من الإمكانات الكاملة للفرد فحسب، ولكن أيضا من إمكانات الأسر بكافة أشكالها، والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.

إننا ندرك، مثلما تؤكد أيضا الأدلة المستمدة من هذا الاستعراض، أنه لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة إذا ساد التمييز والتهميش وأُنكرت الفرص المتاحة لأفراد مجتمعنا على أساس نوع الجنس، أو الميول الجنسية، أو العرق، أو السن، أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر. وينبغي ألا يكون عدم التمييز وحق الأفراد في أن يعيشوا حياة خالية من العنف أملا بعيد المنال، بل حقيقة واقعة في عام ٢٠١٤.

ثمة عائقان خطيران في وجه تمكين النساء والفتيات، تم التسليم بهما على هذا النحو في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال المبكر والقسري. في تموز/يوليه، كانت المملكة المتحدة فخورة للغاية لمشاركتها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في استضافة مؤتمر قمة الفتاة في عام ٢٠١٤، من أجل دعم وتوسيع نطاق الجهود المبذولة عبر العالم للتصدي لأعمال العنف ضد النساء والفتيات، وللنهوض بالجهود الرامية إلى تحدي القواعد والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تتعارض مع تمتع الأفراد من جميع الأعمار بحقوق الإنسان. في رأينا، لا ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء من الثقافة والتقاليد سببا لإنكار مسؤوليتها عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، يجب علينا بالمثل أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها مواصلة عملنا معا بوصفنا مجتمعا دوليا من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وينبغي أن نتذكر أنه، بينما تستمر الدول الأعضاء في تناول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالتفصيل، لدينا فعلا خطة هامة للتنمية تمت صياغتها في عام ١٩٩٤، وأنها، بعد مرور ٢٠ عاما، لم تنفذ بعد بالكامل في أي منطقة من مناطق العالم. إنها خطة عالمية ينبغي لنا جميعا أن نلتزم بها من جديد.

إن تقرير الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ وتقرير الأمين العام المفهرس (انظر A/69/122)، اللذين عُرضا خلال هذه السنة الاستعراضية الهامة، إسهامان أساسيان لإلهام وتوجيه مناقشاتنا بشأن الأولويات لما بعد عام ٢٠١٥. ونود أن نتقدم بالشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومكتب الأمين العام على عملهم المكثف من أجل استكمال تلك التقارير، بل على عملهم طوال العام.

تشكل النتائج الإقليمية لعملية الاستعراض، في رأينا، خطة تطلعية يمكنها، إذا ما تم تبنيها بالكامل، أن تمكن الدول الأعضاء من الاستجابة لاحتياجات وتطلعات شعوبها، بما في ذلك تمتعها بحقوق الإنسان وتحسين رفاهها وقدرتها على التكيف، وتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة. ونحض منظومة الأمم المتحدة على استخدام النتائج والتوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض باعتبارها مراجع أساسية لتعزيز دعم الأمم المتحدة للدول الأعضاء على جميع المستويات في مساعينا الجماعية لصياغة خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تهدف إلى تغيير حياة الشعوب ولا تستثني أحداً.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة بتحقيق رؤية ووعد القاهرة للجميع، وعزمنا على مواصلة تقديم الدعم للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أمثل جمهورية مدغشقر في هذه الجلسة التاريخية المكرسة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

تركت السنوات الخمس من الأزمات السياسية التي عانت منها مدغشقر الشعب الملغاشي مستنزفا. يؤثر الفقر المدقع بشكل خاص على النساء والشباب في المناطق الريفية. إن الفشل في إدماج مفهوم السكان في جميع الخطط الإنمائية يفسر الحالة، إذ أنه جعل الغالبية العظمى من السكان الملغاشيين ضعفاء. ولدى تنفيذ السياسة الحكومية العامة الجديدة، لن تألو الحكومة الملغاشية جهدا في إجراء تعداد عام للسكان، وإدماج البعد السكاني في خطتها الإنمائية الوطنية في المستقبل.

تعمل مدغشقر على تنشيط إطارها المؤسسي عن طريق استخدام دراسات متعددة التخصصات تتناول خصائص الفقر. وعلى الرغم من أن التحديات الهائلة ما زالت قائمة، يُظهر القادة الجدد والشعب الملغاشي عزما على مضاعفة الجهود من خلال إعطاء أولوية لتطوير القطاعات الاجتماعية في النظام التعليمي والتدريب المهني، والصحة، والتغذية، والحصول على المياه الصالحة للشرب، والحماية الاجتماعية، وتهيئة فرص العمل والحفاظ على البيئة.

قد حقق البلد بالفعل إنجازات هامة. ومن بين تلك الإنجازات تطوير إطار قانوني للاستجابة لاحتياجات المسنين وتطوير سياسات إنمائية مستكملة في القطاع الصحي وللشباب، فضلا عن استخدام البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية والدراسات الأنثربولوجية المتعلقة بالأسر، الأمر الذي يتيح مزيدا من الدراسات المتعمقة عن الفقر، والحالة التغذوية، والحالة الصحية للأمهات والأطفال، وتمكين المرأة.

وعلى الرغم من الصعوبات، قامت مدغشقر بالالتزام دوما ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، وبالاجتماعات المختلفة التي تلت ذلك البرنامج، وفي الآونة الأخيرة، بالدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي عقدت في نيويورك في شهر نيسان/أبريل.

إن التنمية في البلد ماضية على الطريق الصحيح. والسياسة الحكومية الشاملة، التي تحدد رؤية ”مدغشقر: دولة حديثة ومزدهرة،“ تتضمن التحديات والتوجهات الاستراتيجية بشأن الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك أولوية العناية بصحة الأم والطفل، والحصول على التعليم الابتدائي المجاني في المؤسسات العامة. وخطة التنمية الوطنية التي يجري إعدادها سوف تضع الإنسان في حالة من الوئام مع بيئته، وفي صميم الاهتمامات بغية كفالة تماسك الاجراءات واستدامتها. وسوف تتضمن الخطة أيضا الأبعاد الرئيسية للتنمية: السكان، ونوع الجنس، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

وتواجه مدغشقر تحديات هائلة، ولكن هذه التحديات يمكن التصدي لها. فهي تشمل إنشاء نظام فعال ومنسق لتوفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز إعادة الإدماج المهني والاجتماعي والاقتصادي للسكان، عن طريق تقليص القطاع غير الرسمي وتحسين إدارة الشؤون العامة.

وفي هذه المناسبة، أتقدم بعميق الشكر إلى جميع شركائنا الذين ساهموا في التخفيف من معاناة شعب مدغشقر أثناء الأزمة. واليوم، قرر شعب مدغشقر التحرك نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهو ينوي التغلب على جميع العقبات بما يتحلى به من جهوزية وتصميم. وبالترافق مع هذا الزخم، يعتمد

شعب مدغشقر على الدعم والتفهم من الدول الممثلة هنا، حتى يتسنى تحقيق تطلعاته صوب إحراز نتائج عملية وملموسة.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الأمين العام على نجاح انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين المعنية بمتابعة برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، من أجل تقييم حالة تنفيذ برنامج العمل، وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوبة لتحقيق كامل أهدافه وغاياته. ونرحب أيضا بتقريرَي الأمين العام (A/69/62 و A/69/122). ويشرّفني أن أتشاطر وإياكم آراء حكومة كمبوديا الملكية بشأن التقدم المحرز والتحديات والملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع.

لقد أحرزت كمبوديا تقدما كبيرا منذ تأكيد التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا سيما في مجالات الحد من الوفيات النفاسية وانخفاض الخصوبة والمساواة بين الجنسين واحتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على عزمنا ورغبتنا في مضاعفة جهودنا التي تهدف إلى تحسين حياة أبناء شعبنا في السنوات المقبلة مع ضمان الإنصاف والكرامة، وإلى كفالة تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة الشاملة.

ونود أن نشكر منظومة الأمم المتحدة التي عملت عن قرب مع حكومة كمبوديا الملكية، من خلال قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بغرض القيام بعملية استعراض عن طريق إجراء دراسة استقصائية عالمية وسلسلة من المشاورات والمراجعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد دعمت أيضا عقد مشاورات وطنية، بما في ذلك مع المجتمع المدني، من أجل وضع أطر للعمل بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

ونحن نؤيد الاستعراض التنفيذي لبرنامج العمل، الذي استند إلى استخدام بيانات ذات أعلى مستوى من الجودة، ونؤيد تحليل هذه البيانات. كما نرحب بأن التقرير القطري المخصص الذي أصدرته حكومة كمبوديا الملكية عن حالة تنفيذ برنامج العمل والتقدم المحرز في تنفيذه يتماشى، على ما تم الاعتراف به، مع القرار ٦٥/٢٣٤ بشأن متابعة مؤتمر السكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

وقد أظهرنا في تقريرنا القطري أن كمبوديا أحرزت تقدما هائلا في اعتماد سياسات انمائية وطنية واستراتيجيات قطاعية رئيسية وتنفيذها، بغية تحقيق نتائج إنمائية أفضل، مع التركيز على الجوانب التالية. إننا نعمل على تعزيز رأس المال البشري، مسترشدين بمعايير حقوق الإنسان ومبادئها، وتوطيد الجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، والإنصاف، وتمكين المرأة. ونحن نعالج مسائل الصحة الإنجابية الجنسية للمراهقين وحقوقهم. ونقيم شراكات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ونعمل على تعزيز إدماج الديناميات السكانية والاتجاهات السكانية في التخطيط الإنمائي ووضع السياسات العامة.

وبعد تحقيق انخفاض كبير في معدلات الخصوبة والوفيات، تشهد كمبوديا مرحلة تحوّل ديمغرافي سريع. فالقوى العاملة آخذة في التزايد مع انضمام عدد كبير إليها من الشباب الذين هم في سن العمل. ومن شأن ذلك أن يسفر عن إمكانات كبيرة، بدعم من السياسات الملائمة في جميع القطاعات، لتزويد البلد بعائد ديمغرافي كبير من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية.

وإدراكا لما تخلّفه الديناميات السكانية، والصحة الإنجابية، ونوع الجنس من تأثير على الفقر، ستسعى حكومة كمبوديا الملكية أيضا إلى تحسين مستوى معيشة شعبها. فهي ستواصل تعزيز إدماج جدول أعمال السكان والتنمية في عملية واسعة النطاق من التنمية الشاملة، عن طريق تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاستراتيجية الوطنية. وترمي هذه الخطة إلى التصدي للتحديات الجديدة المتصلة بالسكان والتنمية، والبيئة الإنمائية المتغيرة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق مرامي برنامج العمل للأهداف الإنمائية للألفية ومقاصده، لا تزال هناك ثغرات ملحوظة في تنفيذ مجالات مختلفة من برنامج العمل. ومع التسليم بأهمية حماية الإنجازات الحالية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نحتاج أيضا إلى التصدي للتحديات الجديدة ذات الصلة بالسكان والتنمية، وبالبيئة الإنمائية المتغيرة. لذلك، نؤكد مجددا التزامنا على أعلى المستويات السياسية بتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومقاصده.

إن المطلوب قيام شراكة أقوى لتحقيق تلك الأهداف. وهذا أمر حيوي على الاطلاق. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى إدراك أن تنفيذ برنامج العمل يتطلب تعبئة الموارد الكافية على الصعيدين الوطني والدولي. فالبلدان بحاجة إلى موارد جديدة وإضافية من جميع آليات التمويل المتاحة، بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة. وهذا ضروري تماما لتنمية الموارد البشرية التي لا غنى عنها في تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا. وذلك يشمل التدريب، وتبادل التجارب والخبرات، ونقل المعرفة، والمساعدة التقنية لتنمية القدرات. وتنطوي تنمية القدرات على تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المتعلقة بالتخطيط والإدارة والرصد.

وبغية الإبقاء على قوة الزخم والمكاسب التي تحققت في ٢٠ عاما من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن التوصيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي المستمدة من عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ ينبغي أن تظل مدرجة على نحو بارز في حوارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي أيٍّ من الأطر والأدوات التي قد تشكل خطة التنمية الدولية الجديدة.

وتدعو الحكومة الملكية لكمبوديا الدول الأعضاء والمجتمع المدني إلى بذل قصارى جهدهما في الدعوة إلى التزامات سياسية أقوى وأكثر جرأة لكفالة حدوث ذلك.

وبغية دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل، من الأهمية للغاية بمكان إيلاء الأولوية العليا لزيادة تعزيز القدرات الوطنية بحيث يمكن للحكومات الوطنية أن تتولى فعلا زمام المبادرة في تنفيذ البرنامج. ولتمكين البلدان النامية من التنفيذ التام لبرنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤، فإن تعبئة الموارد من جميع المصادر الممكنة واستخدام التمويل على نحو فعال أمور ضرورية قطعا.

وأخيرا، تؤيد الحكومة الملكية لكمبوديا مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بفعالية أكبر في السنوات المقبلة. ونرحب بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن متابعة تنفيذ برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشجع جميع الدول الأعضاء على ألا تكتفي بالإقرار بالتقدم العام المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل، ولكن أن تؤيد أيضا ضرورة مواصلة تنفيذه من أجل مستقبل مشرق للأجيال القادمة.

السيد تشينيونغا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تشير زامبيا مع الارتياح إلى نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك الالتزامات التي قطعها قادة العالم وقرار الجمعية بالإحاطة علما بمداولات الدورة بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ويسرنا أننا قد أسهمنا في الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض المؤتمر لما بعد عام ٢٠١٤، والتي سلطت الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي ما زالت تعرقل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

ونؤكد مجددا دعمنا للآراء المُعرب عنها في سياق الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤، حيث شاركنا في

اعتماد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل. كما نكرر التأكيد على أهمية الاستفادة من العائدات الديمغرافية لأفريقيا نظرا لغلبة تعداد الشباب في سكانها. وتود زامبيا أن تؤكد على أن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ له صلات هامة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وستكون له آثار كبيرة على كل ذلك. وندعو إلى تعزيز تلك النتائج عن طريق إدماج النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

وكما أشرنا أثناء الدورة الاستثنائية، فإن الشباب يمثلون قطاعا كبيرا من سكان زامبيا. لذلك، أولت حكومة زامبيا، بدعم من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، الأولوية للاستثمارات في الاحتياجات الإنمائية الشباب. ويشمل ذلك استثمارات في التعليم العالي، حيث تضخ حكومة زامبيا استثمارات في البنية التحتية للتعليم الثانوي والتعليم العالي من أجل تلبية احتياجات التعليم العالي لسكانها من الشباب. وثانيا، أدمجت الحكومة التثقيف الجنسي الشامل في المناهج المدرسية لضمان حصول الأشخاص على معلومات ملائمة لسنهم، تمكنهم من اتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة بشأن حياتهم.

والأولوية الثالثة هي تسخير العائدات الديمغرافية. وتتصدر حكومة زامبيا دراسة وطنية بشأن العائدات الديمغرافية للاستعانة بها في تحقيق مكاسب اقتصادية نتيجة الاستثمارات الاستراتيجية والجريئة في مجالات الصحة والتعليم وإيجاد فرص العمل. والأولوية الرابعة هي توفير خدمات ملائمة للشباب. ويواصل البلد الاستثمار في احتياجات الشباب على صعيد الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق الإنجابية من خلال توفير المعلومات والخدمات الملائمة للشباب.

خامسا، تعكف الحكومة، بغية وضع حد لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، على تنسيق مبادرة متعددة القطاعات من أجل إنهاء زواج الأطفال الذي لا يزال منتشرا والتصدي للمسائل الاجتماعية – الثقافية التي تتسبب في المشكلة. ويجري حاليا التشاور بشأن مسودة قانون ينظم الزواج. وتتناول مسودة القانون، من بين أمور أخرى، إضفاء الطابع الرسمي على تحديد سن الزواج بـ ١٨ عاما بموجب القانون العرفي والقانون الوضعي وموافقة الطرفين. وسيتوجب الآن تسجيل جميع حالات الزواج، سواء كانت عرفية أو مدنية ودينية، بعد تلبيتها للمعايير المنصوص عليها في مسودة القانون.

سادسا، جرى استعراض سياستنا الوطنية المعنية بالشباب لإدراج المسائل الجديدة والناشئة المتعلقة بالشباب.

وتشدد حكومة زامبيا على أن التنمية الهادفة لا يمكن أن تتحقق من دون معالجة المسائل الجنسانية الأساسية، لا سيما تلك المتعلقة بتمكين المرأة، والتي لا تزال تعرقل تحقيق التنمية. ولذلك، فإن تناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر أساسي في خطة زامبيا للتنمية. ولا تزال سياستها الجنسانية الوطنية المنقحة الأداة الرئيسية للحكومة من أجل النهوض بوضع المرأة. ويتفاقم عدم المساواة بين الجنسين بسبب المعايير الاجتماعية الثقافية التي تمنع المرأة من الحصول على فرص متكافئة في مجالي التعليم والصحة وفي سوق العمل. وبالرغم من أن البلد قد حقق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم، لا يزال يتعين بذل الكثير لضمان المساواة في الفرص في مجالات التنمية الأخرى، بما في ذلك التعليم العالي. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، وضعت أطر القانونية وأطر تتعلق بالسياسات موضع التنفيذ.

وتدرك زامبيا أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية أمور أساسية للسماح لجميع السكان بالتمتع بالكرامة والإسهام في إرساء التنمية المستدامة من خلال تحقيق الإمكانات الفردية. ويعتمد تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على تعزيز النظم الصحية عن طريق توسيع نطاقها وشمولها. وما زالت الحكومة ملتزمة بزيادة الإنفاق على الصحة

في الميزانية الوطنية مع التركيز على النساء والأطفال وعلى زيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. وتضطلع زامبيا بالاستثمارات التالية الجديرة بالذكر في ذلك الصدد:

أولا، تنفذ زامبيا الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة لندن لتنظيم الأسرة في عام ٢٠١٢، والتي تشمل مضاعفة مخصصات السلع الأساسية لتنظيم الأسرة في الميزانية والسعي إلى تلبية الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة وتحسين التغطية الشاملة من خلال توسيع نطاق مزيج وسائل منع الحمل وزيادة إمكانية الحصول عليها لا سيما للسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات. ثانيا، تقوم بالاستثمار في تشييد ٦٥٠ مركزا صحيا في جميع المقاطعات في البلد من أجل جعل الخدمات الصحية أقرب إلى السكان، لا سيما في المناطق الريفية. ثالثاً، تنفذ زامبيا سياسة تفويض السلطة للإدارات المحلية والإقليمية في هذا القطاع.

إن زامبيا تؤكد من جديد التزامها بقرار الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية الذي دعا إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل ونص على الإجراءات الأساسية لتنفيذه بعد عام ٢٠١٤. وتشمل تلك الإجراءات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان والتنمية، والتعليم والمساواة والإنصاف في الشؤون الجنسانية، وهي أمور ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتنوه زامبيا بالدعم المقدم من شركائنا الذين يتعاونون معنا، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا لنتائج الدورة الاستثنائية في جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجلس التنفيذي ولجنة السكان والتنمية، ولدعم البلدان في مواصلة تنفيذ برنامج العمل مع مراعاة النتائج والتوصيات المنبثقة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

السيد بارو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): لقد مضت عشرون سنة منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة. ويمكننا جميعاً أن نتفق على أنَّ الكثير قد تمَّ القيام به وتحقيقه، كما يشير تقرير الاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. لكنَّ التقرير يشير إلى أنَّ هناك الكثير ممَّا يجب عمله. والتوزيع غير المُنصف للمكاسب الناجمة عن برنامج عمل عام ١٩٩٤ يبقى تحدِّياً رئيسياً، مضاعَفاً بالمشهد الدائم التغيُّر للتنمية الشاملة، وبالاحتياجات والمتطلبات المتغيرة باستمرار لمجتمعاتنا وشعوبنا.

وجميع البلدان التي جرت دراستها في الاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وجَّهت رسائل واضحة ومتَّسقة جداً. وقد شملت الحاجة الماسَّة إلى القضاء على جميع أشكال الغبن، وأهمية تجسيد ديمغرافيات وديناميات سكاننا في خطتنا الإنمائية، وإدراك أنَّ الاستثمار في أبناء شعبنا – شباباً وكباراً، نساءً وفتيات، رجالاً وفتياناً – ذو أهمية بالغة. والرسالة الهامة التي وُجِّهت في القاهرة تبقى صالحة اليوم مثلما كانت قبل ٢٠ سنة. فالمسألة لا تتعلق بالأعداد. إنها تتعلق بالناس. إنها تتعلق بك وبي، وبأبنائنا وأبناء أبنائهم.

وفي عام ١٩٩٤، كان قادتنا مبتكرين وجريئين بما يكفي لصياغة ومناصرة برنامج عمل مؤتمر القاهرة في تلك السنة. واليوم، يتعين علينا ضمان استمرارنا بما هو عادل ومناسب لشعبنا – شعبنا بالمعنى العالمي – لأنَّ ما هو مهمٌّ وما تجسَّد قبل ٢٠ سنة يبقى وجيها اليوم. ومسؤوليتنا لا تقتصر على الحدود التي تُحَدِّد من نحن بصفتنا بلداناً متفرِّقة، بل ينبغي أن تشمل أيضاً من نكون بصفتنا مواطنين عالميين في قرية عالمية واحدة.

إنَّ الاستثمار في أبناء شعبنا يعني الاستثمار في مستقبلنا لضمان أن يعيش أبناؤنا وحفدتنا حياة هنيئة؛ حياة مع القدرة على اتخاذ خيارات مستنيرة؛ حياة تُيسَّر فيها تلك الخيارات وتُدعم بالخدمات المتوافرة؛ حياة بدون عوائق تمنعهم من

المطالبة بما هو حقٌ لهم، مثل الضروريات الحياتية الأساسية؛ وحياة يمكنهم أن يُسمُّوها حياتهم الخاصة التي لا تؤثر سلباً على الآخرين ولا تتأثر سلباً بهم. وعلاوة على ذلك، يؤكد استثمارنا في شعبنا العلاقات المتينة بين ضرورة الحفاظ على بيئتنا لأجيال المستقبل، والحاجة القصوى إلى ضمان الحفاظ على كوكبنا الوحيد الأرض، بحيث يمكنها إدامة حياة أجيال المستقبل.

لقد اختتمنا قبل أسبوعين أحد أنجح المؤتمرات التي عقدها الأمين العام بشأن تغيُّر المناخ. وإننا نُشيد بالقيادة وبمبادرة الأمين العام الإيجابية جداً. وللموجودين منَّا على الخطِّ الأمامي لتأثيرات تغير المناخ، نرحب بتركيز الدول الأعضاء المتجدد على دعم تصريحات الأمين العام ودعواته الطموحة إلى العمل والتزاماتها بها. والتحدي الحقيقي الآن هو ترجمة تلك الالتزامات والتصريحات إلى عمل ميداني.

وفي ذلك المؤتمر نفسه، سمعنا الصوت المؤثِّر لامرأة شابة موهوبة جداً، إسمها كاتي، وهي شاعرة من الجزء الخاص بنا من العالم، من جزر مارشال. فقد أعرب صوتها عن الخوف والقلق وعن صوت الأمهات من البلدان المنخفضة مثل بلدنا، اللواتي يرثين ما يمكن أن يحمله المستقبل لأبنائهم وأبناء أبنائهم في وجه تغيُّر المناخ. ومن المؤكد أننا، أفراد أسرة الأمم هذه وملايين الأمهات مثل كاتي في جميع أرجاء العالم نتشاطر، أو ينبغي أن نتشاطر، الهدف النهائي نفسه – ترك مستقبل لأبنائنا وأحفادنا أفضل من ذلك الذي ورثناه من أسلافنا.

وإنني على يقين بأنَّ الحاضرين هنا يوافقون أيضاً على أنه ينبغي لنا أن نؤكد أهداف التنمية المستدامة والشاملة التي هي قيد الإعداد حالياً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعالمنا اليوم متنوع مثل عالمنا أمس؛ وهذا التنوع يتراوح من المستويات المختلفة للتنمية، النمو الاقتصادي، ديمغرافيات السكان، الوقائع المادية والجغرافية للتحديات الأمنية، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن لا ينبغي لهذا التنوع أن يكون عامل انقسام على المسار نحو تنمية ونظام اقتصادي شاملين جديدين. فالتنوع هو السبب الأهم الذي يجعلنا بحاجة إلى إطار إنمائي جديد. وقد بلغْنا في التنمية الشاملة مرحلة لم يعد يمكننا فيها تجاهل الروابط المعقدة بين مسار تنميتنا الوطنية الفردية ومسارات جيراننا والعالم بأسره. فتجاهل تلك الروابط المعقدة بمثابة تجاهل زملائنا المواطنين العالميين المهمَّشين أو الذين سيصبحون مهمَّشين، والضعفاء، أو الذين سيصبحون ضعفاء بدون خطأ أو اختيار منهم.

ومن الأمثلة على ذلك أنَّ ذوبان صفائح ضخمة من الجليد في المنطقة القطبية الشمالية بسبب تغير المناخ لن يكون له تأثير شديد على الحياة في تلك المنطقة فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى فناء أجيال مستقبلية في الجانب الآخر من العالم، وبخاصة أولئك المقيمين في الدول الجزرية المرجانية الواطئة الأكثر ضعفاً مثل دولتي، حيث نحن الآن على الخطِّ الأمامي لتغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحار. وإذ نحن قد نكون الآن على الخط الأمامي، فإننا حين نسقط، سيكون على الخط الأمامي آخرون، يشملون ملايين عديدة جداً من الناس المقيمين في المستوطنات والتجمُّعات البشرية وفي بلدات ومدن المناطق الساحلية المنخفضة حول العالم.

والمطلوب الآن هو القيام بعمل عالمي فوري وعاجل بشأن تغيُّر المناخ. وتغيُّر المناخ مسألة بقاء. إنه مسألة أمنية، ومسألة متعلقة بحقوق الإنسان ومسألة كرامة إنسانية. وباعترافنا بها كذلك، سنكون مناصرين للهدف المذكور في التقرير المتعلق بالاستعراض العالمي لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وهو ضمان التنمية المستدامة بجعل حقوق الإنسان لجميع الشعوب والرفاه الفردي في صُلب خطة التنمية المستقبلية.

إنَّ وقت العمل هو الآن. إذ لم تَعُد المسألة تتعلق بما الذي سبَّب تغيُّر المناخ ومن هو المسؤول عنه. بل بما الذي

يمكننا أن نفعله بشأنه فردياً وجماعياً بصفتنا مواطنين عالميين صالحين. ومستقبل شعوبنا وعالمنا سيعتمد على قيادة رؤيوية وإبداعية. إننا بحاجة إلى قيادة تفهم العوائق وتدرك التحديات أمام التوزيع العادل للمكاسب. والأهم هو أننا بحاجة إلى قيادة تتخذ الخطوات الضرورية للتصدي لتلك التحديات والعوائق لضمان ألاّ يكون أحد أسوأ حالاً أو متروكاً.

ومناقشة اليوم وثيقة الصلة جداً بالمناقشات التي جرت قبل شهر في ساموا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،، وقبل أسبوعين أثناء مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ هنا في المقرّ، والمناقشة العامة التي أعقبته. وقد وجَّهتْنا الأهداف الإنمائية للألفية إلى حيث نحن الآن، ومن المؤكد أننا سندعم إطاراً إنمائياً لما بعد عام ٢٠١٥، لا يقتصر على الاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، بل يجسِّد أيضاً التحديات التي نواجهها اليوم، باحتضان تنوُّع العالم وتوجيهه نحو خطة تنمية مستدامة وشاملة لا تترك أحداً وراءها.

ومن الحتمي أن نتصرف الآن ونعمل يداً بيد لتحقيق أهداف مؤتمرنا الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. والقيادة القوية من قِبَل الأمم المتحدة أساسية جداً، وإنني أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الدعوة إلى إطار عمل مستنير وشامل لا يقتصر على تحديات الماضي التي لم تتمَّ تلبيتها، بل يشمل تحديات الحاضر والمستقبل، مثل تغير المناخ، في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد ساريير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة بشأن البند ١٣(ب) من جدول الأعمال، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين حياة شعبنا ومجتمعنا العالمي للأمم. يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، وقد حان الوقت لأن نجري تقييما. وكما يشير تقرير الأمين العام (A/69/122)، تؤكد أحدث البيانات والتقييمات أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة في عام ١٩٩٤ لا يزال صالحا حتى اليوم.

تفخر ملديف بما حققته من نجاح خلال العقود القليلة الماضية. ففي الثمانينات من القرن الماضي، كانت ملديف تُصنف ضمن أفقر ٢٠ دولة في العالم. وفي عام ٢٠١١، جرى رفع اسمنا من قائمة أقل البلدان نموا، وكنا ثالث بلد ينجح في ذلك. وخفضنا معدل الوفيات النفاسية من ٥٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ١٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٢، ومعدلات وفيات الرضع من ٣٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ إلى ٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠مولود حيّ. وما فتئنا نحافظ على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند نسبة ٩٨ في المائة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وكفلنا، بموجب قانون العمل لعام ٢٠٠٨، منح أجازة أمومة للأمهات العاملات لمدة ثلاثة أشهر بأجر كامل، ونطبق دائما قاعدة الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي.

وحققنا خمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بالكامل، ونحن على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الثلاثة المتبقية. وبينما يزداد بروز المسائل الناشئة، فإن التحديات القديمة ما زالت قائمة. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، يهدد تغير المناخ بتقويض مكاسبنا الإنمائية، ويُصعّب تحقيق تقدم على طول الطريق بشأن المواضيع التي تناولها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا تزال مسألة المساواة في توزيع الدخل تشكل تحديا مستمرا. ولئن كانت المرأة الملديفية هي الأكثر تحررا في جنوب آسيا، حيث تتمتع بإمكانية الوصول دون عوائق إلى العمالة والتعليم والرعاية الصحية والحراك الاجتماعي، فإن فرصها محدودة في التمكين الاقتصادي ولا يزال العنف الجنساني يمثل تحديا أيضا. ولهذا السبب، اعتمدت حكومة بلدنا سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء العنف ضد المرأة.

والحكومة بصدد سن قانون للمساواة بين الجنسين، سيضع الإطار القانوني لمعالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أعدت الحكومة استراتيجية وطنية شاملة للصحة الإنجابية لكفالة الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الملائمة والجيدة النوعية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي تعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتشجيع السلوكيات الصحية والمسؤولة.

إن إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة ملديف هي تلبية احتياجات شباب البلد. ويمثل الأطفال والشباب ٤٤ في المائة من سكان ملديف. والبطالة، وبخاصة بطالة الشباب التي تؤدي إلى مجموعة واسعة النطاق من التحديات مثل تعاطي المخدرات وجنوح الأحداث، تثير قلقا شديدا لدى المواطنين والحكومة. وقد تم الإعلان عن تنفيذ مشاريع كبيرة، مثل بناء مدينة للشباب، من المقرر أن تصبح مركزا رئيسيا للعمالة والابتكار، والتي يجري العمل الفعلي من أجل تنفيذها.

وتمت صياغة برامج لتمكين الفئات الضعيفة وتحديد الدعم المقدم إليها. وفي إطار برنامج جامع، قائم على سياسة عدم استبعاد أي طفل، يجري توفير الدعم اللازم والرعاية للأطفال المعرضين بشدة للخطر من أجل ضمان تحقيق جميع الأطفال لكامل إمكاناتهم. وملديف لديها سجل مشهود في صياغة السياسات استنادا إلى أدلة إحصائية. وقد بدأنا التعداد الوطني الجديد في الشهر الماضي، والذي سيكون له دور أساسي في مساعدتنا على فهم الوضع الحقيقي والحالي لسكان البلد ومواطن قوتهم وغيرها من المعايير. وفي سابقة جديدة، سيمكن جمع بيانات وإحصائيات حول السكان المهاجرين الحكومة من اتخاذ المزيد من التدابير لحماية وخدمة مصالح العمال المهاجرين الذين يشكلون أكثر من ثلث السكان المحليين، كما تشير بعض التقديرات.

تعتقد ملديف أن علينا أن نأخذ في الحسبان الأدلة والبيانات المتاحة لنا اليوم في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تراعي التنمية المستدامة الحدود الإيكولوجية للكوكب للتأكد من تمتع السكان بالكرامة وحقوق الإنسان الأساسية ومن عيشهم في رفاه اجتماعي واقتصادي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو مرة أخرى إلى إدراج تقرير الأمين العام ونتائج الاستعراض الإقليمي في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إننا نؤمن في ملديف إيمانا قويا بأن الشعب هو أثمن موارد أية دولة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على بلد صغيرة كملديف، يعاني من محدودية الأصول الطبيعية. ومن غير الممكن إنجاز التنمية المستدامة دون تحقيق التنمية البشرية. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بمواصلة تنفيذ ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وما زلنا ملتزمين تجاه شعبنا، وخاصة الشباب والنساء، وبالتحقيق الكامل لإمكاناتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بعقد الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤.

إن الكرسي الرسولي على وعي بالتحديات العديدة التي ما زال المجتمع الدولي يواجهها في بلوغ هدف تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للجميع. وبالتالي، ومع ملاحظة التقدم الجيد المُحرز خلال السنوات العشرين الماضية في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، يظل الكرسي الرسولي يشعر بقلق عميق لأن ١,٢ بليون شخص – أو ١٥ في المائة من سكان العالم – لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

ووفد بلدي على اقتناع بأن فقراء العالم يستحقون نتائج أكبر، وهم يتوقعون ذلك. وينبغي لنا أن نرفض، بالتالي، أن

نقنع بالنتائج الحالية ويجب أن نمضي قدما في توطيد المكاسب وتحقيق المزيد ليستفيد منها من تخلفوا عن الركب. فانتشال الناس من براثن الفقر المدقع هو أفضل ضمان لهم للتمتع بحقوقهم الأساسية وكرامتهم.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد طالب الدول بالعمل على تعزيز وتوطيد الأسرة بوصفها عنصرا حيويا في الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ودُعيت الحكومات والمجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام وإظهار مزيد من التضامن مع الأسر الفقيرة وأولئك الذين أصبحوا ضحايا للحرب والجفاف والمجاعة والكوارث الطبيعية والتمييز والعنف بجميع أشكاله. وينبغي عدم ادخار أي جهد للإبقاء على أفراد الأسر معا ولجمع شملهم في حالة الانفصال وكفالة استفادتهم من البرامج الرامية إلى دعم ومساعدة الضعفاء.

ولئن كان الأفراد والشعوب في حالة تنقل مستمر منذ الأزل، فإن الهجرة قد أصبحت ظاهرة عصرنا حقاً. ومع ذلك، وفي الغالب الأعم، ينظر صانعو السياسة وقطاعات واسعة من المجتمع إلى الهجرة من منظور سلبي فحسب. وتُستخدم القوالب النمطية السلبية عن المهاجرين لتعزيز السياسات الضارة بحقوقهم وكرامتهم. وعلاوة على ذلك، فإن المهاجرين، ولا سيما الأطفال والنساء، كثيرا ما يكونون ضحايا للاتجار بالبشر. وتتطلب هذه المسائل اهتمامنا عند التصدي للمشاكل المتعلقة بالسكان والتنمية. ويجب أن تكون هناك وسيلة لوقف تلك المأساة، ويجب علينا أن نجدها.

يُسلّم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن توفير التعليم الجيد للجميع هو الوسيلة الأكثر فعالية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة. ومن نافلة القول أن حصول النساء والفتيات على التعليم بجميع المستويات هو في صُلب تمكين المرأة داخل المجتمع وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

وتمثل الصحة، إلى جانب التعليم، ركيزة من ركائز التنمية الحقيقية. وتبقى مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للكنيسة الكاثوليكية في جميع أنحاء العالم ملتزمة بكفالة الحق في الحصول على رعاية صحية فعالة ومسؤولة أخلاقيا وعلى قدم المساواة للجميع. ومع ذلك، نلاحظ أيضا أن دور المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال صحة الأم يُستخدم أحيانا للترويج لحقوق للصحة الإنجابية، تضر بحياة الأجنة وبالاحتياجات الكلية للمرأة ذاتها. والجهود المبذولة للتصدي للوفيات النفاسية وناسور الولادة ووفيات الأطفال وتوفير الرعاية قبل الولادة وبعدها والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وغيرها من المسائل الصحية، تتعثر في بعض الأحيان بسبب السياسات التي لا تأخذ حق الجنين في الحياة بعين الاعتبار.

إن الايحاء بأن مفهوم الصحة الإنجابية يشمل الحق في الإجهاض ينتهك انتهاكا صريحا لغة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويخالف في أغلب الأحيان المعايير الأخلاقية والقانونية في المجتمعات المحلية ويقسم الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الحقيقة للأمهات والأطفال.

والكرسي الرسولي على اقتناع بأن جميع جهود تلبية الاحتياجات المتكاملة للمجتمعات تستلزم مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والروحية للجميع والتمسك بالمعيار الدولي الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان، والذي يدعو إلى احترام القوانين الوطنية احتراما كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة مويدن (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): يتمثل أحد أهم الإسهامات التي قدمها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ في أنه أتاح، من خلال برنامجه للعمل، أشمل نص متفق عليه دوليا بشأن الهجرة في ذلك

الوقت. فالفصلان التاسع والعاشر من برنامج العمل يتناولان بصورة شاملة المسائل المتصلة بالهجرة الداخلية والدولية على السواء. وشكل البرنامج من نواح كثيرة حفازا لما أُجري بعد ذلك من مناقشات جوهرية وما اتُخذ من إجراءات ملموسة بشأن الهجرة على الصعيد العالمي.

ولئن كان تقديرنا الجماعي للصلات بين الهجرة والتنمية قد أصبح أكثر تطورا ومرتكزا على الأدلة منذ عام ١٩٩٤، على نحو ما تجلى في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عقد العام الماضي، فإن من الواضح أن المبادئ والأهداف الواردة في برنامج العمل فيما يتعلق بالهجرة لا تزال صالحة بشكل جوهري للجهود الحالية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، كان عدد المهاجرين الدوليين يقدر بـ ١٥٤ مليون شخص. واليوم، يبلغ ذلك العدد ٢٣٢ مليونا – وهو رقم من المتوقع أن يزداد كثيرا في المستقبل المنظور. وأنماط الهجرة المعاصرة أكثر تعقيدا إلى حد كبير مما كانت عليه في التسعينيات، وهي دالة لعدد المهاجرين، الوافدين من مجمع عالمي كبير بشكل متزايد، في حد ذاته، ولخلفيات المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة على نحو متزايد. واليوم، تشكل الهجرة، الدولية والمحلية على السواء، إحدى الديناميات السكانية الرئيسية الأربع التي تشغل مكانة بارزة في المناقشات المفضية إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستعلن في العام المقبل.

إن المنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الرئيسية التي تركز على الهجرة على النطاق العالمي، تؤيد تأييدا كاملا تقرير لجنة السكان والتنمية (E/2014/25-E/CN.9/2014/7). ويسلم التقرير بأن الهجرة ازدادت حجما ونطاقا وتعقيدا وتأثيرا منذ اعتماد برنامج العمل. كما يسلم التقرير بالصلة الهامة بين الهجرة والتنمية، وينص على أن من مسؤولية الدول تعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها. وتؤيد المنظمة الدولية للهجرة أيضا دعوة التقرير جميع الدول إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وحمايتها بشكل فعال، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وإلى معالجة الهجرة الدولية من خلال التعاون والحوار على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

وتكتسي أهداف برنامج العمل اليوم مزيدا من الأهمية والإلحاح، وتقدم دروسا هامة إذ ننتقل إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك السياق، فإن الأهداف مثل ضمان إدماج المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا؛ والقضاء على الممارسات التمييزية وكفالة الحماية من العنصرية؛ ومنع الاتجار بالمهاجرين واستغلالهم؛ وتوفير الخدمات الصحية والتعلمية والاجتماعية الكافية للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا تشكل جميعا وسائل هامة لبلوغ هدف التنمية المستدامة المتمثل في تسهيل الهجرة المنظمة والمأمونة والنظامية والمتصفة بالمسؤولية.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، والوكالات الشريكة الـ ١٨ التابعة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة وممثلي المجتمع المدني، بغية تحديد مؤشرات ملموسة للمساعدة في قياس ورصد الإمكانات الإنمائية للهجرة ولضمان الاستيفاء الكامل للحقوق الإنسانية وحقوق العمالة للمهاجرين والأشخاص المشردين واللاجئين. فذلك سيساعد على ضمان عالمية خطة التنمية الجديدة، فضلا عن كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

إن الهجرة أمر لا مفر منه بسبب العوامل الديمغرافية والاقتصادية والبيئية. والهجرة ضرورية لتلبية مطالب العمالة وكفالة توافر المهارات وحيوية الاقتصادات والمجتمعات. والهجرة أمر محبذ للمهاجرين والشعوب المضيفة على السواء، حينما تنظم بشكل إنساني وعادل باعتبارها طريقا نحو تحقيق

الإمكانات البشرية. ونأمل أن يواصل الإسهام الهام الذي يقدمه المؤتمر الدولي للسكان في ذلك الخطاب تنشيط الحوار والعمل بشأن تلك المسائل في عام ٢٠١٤ وبعده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد العمري (جامعة الدول العربية): يشرفني، باسم جامعة الدول العربية، أن أكون بينكم اليوم لأشارككم في أعمال هذه الجلسة الهامة جدا لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. فاليوم يمثل فرصة مثالية لتجديد الدعم السياسي لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات البرنامج. وهو كذلك فرصة ننتهزها للتأكيد على الالتزام بتقديم الدعم اللازم للنهوض بالتنمية والقضايا السكانية بشكل شامل.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على الاهتمام الذي توليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للقضايا السكانية العربية على المستويات كافة، بداية من الاجتماعات والجلسات التشاورية مع اللجان والمجالس الوطنية للسكان وانتهاء بمشاركة مخرجات هذه الاجتماعات من خلال طرحها في الاجتماعات الرفيعة المستوى، كما هو الحال اليوم في هذه الجلسة البالغة الأهمية وهو الأمر الذي يدعونا إلى الحرص الدائم على المشاركة معكم في جميع الأنشطة التي تعقد في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ انعقاد الاستعراض الأول الذي يجرى كل خمس سنوات وحتى تاريخ انعقاد هذه الدورة. إن الظروف الدقيقة والتحديات الكبيرة التي تمر بها المنطقة العربية تجعل كل اهتمامنا منصبا على هدف أساسي وهو إحلال السلام والقضاء على العنف بجميع أشكاله، الأمر الذي يتطلب منا بذل المزيد من الجهد لمواجهة المعوقات التي تقف في طريق الأهداف الإنمائية التي تعهدنا بتحقيقها بنهاية عام ٢٠١٥. وفي هذا الشأن، لا بد من الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية لتعزيز فرص التنمية ومواجهة التحديات السكانية والعمل المستمر على إحراز تقدم في رفع مستوى التعليم والصحة والمستويات المعيشية والحقوقية لجميع الأفراد، وكذلك النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وسد الفجوة الاجتماعية، بما يحقق المواطنة الكاملة.

إن جامعة الدول العربية تسعى دائما نحو إدراج خطط التنمية وقضايا السكان في جدول أعمال القمم العربية بجميع أنواعها واجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة وكذلك الاجتماعات السنوية لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في العالم العربي بهدف تعميق الشراكات وتبادل الخبرات بين الدول العربية. وهنا لا بد من الإشارة إلى المؤتمر الإقليمي العربي الرفيع المستوى للسكان وللتنمية الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في عام ٢٠١٣، بالشراكة مع صندق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومثل نقطة فاصلة في تحديد الأولويات ومناقشة التحديات بشفافية مطلقة من خلال الحوار الجاد والبناء. إن إعلان القاهرة ٢٠١٣ الصادر عن هذا المؤتمر، الذي صادقت عليه الدول العربية وأقرته بالإجماع يعد الوثيقة العربية الموحدة التي تلتزم بتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، ضمن الإطار الزمني الموضوع، واستدراك ما فات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

لذلك، فقد سبق لنا وأن طلبنا في لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين أن يوضع إعلان القاهرة كإحدى الوثائق الرسمية، وعياً منا بأهميته حيث نعمل على ترجمة آلياته ضمن خطة عمل عربية سكانية تحقق ما نرجوه وندعو إليه.

إن الارتقاء بالرؤية العربية للأولويات السكانية والتنموية على المستوى العربي الإقليمي هو حجر الأساس نحو شراكتنا

المستدامة لتحقيق أهداف خطة العمل الإقليمية العربية للسكان والتنمية وتطوير ومواءمة السياسات السكانية وربطها بالتنمية بقدر عال من الشفافية والنزاهة.

ولا بد هنا من الإشارة إلى الشراكة القائمة بين الجامعة العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على كافة المستويات الدولية والإقليمية لتحقيق الأهداف السكانية بالتوازي مع الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها من خلال كافة الاجتماعات التي تم عقدها منذ عام ١٩٩٨.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير على الجهود المبذولة بهدف تحقيق الأهداف السكانية والتنموية التي نعمل جميعا على الوصول إليها وتحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند الفرعي. بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.